

## الإصلاح والتغيير بين الجامعة والمجتمع

د. زياد زنبوعه

د. محمود زنبوعه

### الملخص

تشكل المؤسسات التعليمية دوماً بالنسبة إلى المجتمع العقل المفكر بما تحويه من النخبة المتميزة في المجتمع، وعلى الأُسعدة الفكرية والسياسية والاقتصادية و الدينية الخ... كلها. يركز بحثنا على مسألة الإصلاح والتغيير في قطاع التعليم العالي بوصفه موضوعاً وحاملاً لهذا الإصلاح في الوقت نفسه.

يُقصد بعملية إصلاح التعليم تطوير الأنظمة الجامعية لكي تتماشى مع المتغيرات الاقتصادية المحلية والدولية المعاصرة من جهة، وتطوير تلك التي يمكن الاستفادة منها في حلها الجديدة في الظروف الجديدة. ولكن هذه العملية لا تتم ببساطة، إذ يجب أن تتصف بشكل عام وفي الظروف الراهنة بشكل خاص، بعدد من الصفات نذكر أهمها: العمومية والجزرية والتقدمية والتعقيد والبطء؛ مما يدفعنا إلى ضرورة معرفة الطرائق والأساليب التي يمكن اتباعها في رفع العقبات أمام هذا الإصلاح وترسيخ الإيجابيات وتنميتها، وهذا ما شكّل القسم الأول من البحث.

ومن جهة أخرى بحثنا في دور الجامعات في الإصلاح والتغيير في المجتمع من حيث الإعداد والتهيئة لتقبل التغيير في المجتمع من جهة أولى. والتزويد بالمنظرين والمخططين والموجهين لهذه العملية من جهة ثانية. ومن حيث إعداد أجيال جديدة وتنشئتها بأفكار ديناميكية وتطلعات وتوجهات جديدة من جهة ثالثة، وهذا ما شكّل القسم الثاني من البحث.

في نهاية البحث قدمنا عدداً من التوصيات التي تسهم برفع جودة التعليم على صعيد الأستاذ والخريج والاختصاصات العلمية وتقويم الأداء وأخلاقيات العمل والصلة بين الجامعة وسوق العمل، ويشكل عام تبيان دور الجامعة في التغيير الاجتماعي، والدور الذي تؤديه، أو يجب ويمكن أن تؤديه هذه الجامعات في المجتمع.

أولاً : مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في دراسة مسألة الإصلاح والتغيير في قطاع التعليم العالي بوصفه موضوعاً وحاملاً لهذا الإصلاح في الوقت نفسه.

ثانياً: أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في معرفة الطرائق والأساليب التي يمكن اتباعها في تذليل العقبات التي تحول دون الإصلاح والتغيير في التعليم العالي، ودور المؤسسات التعليمية والجامعات في إصلاح المجتمع وتغييره في شتى المجالات.

ثالثاً: أهداف البحث:

دراسة الصعوبات والمعوقات التي تحول دون الإصلاح والتغيير في قطاع التعليم العالي وتحديدها، وسبل التغلب عليها، والدور المنوط بالجامعات و المؤسسات التعليمية في الإصلاح والتغيير.

رابعاً: فرضيات البحث:

1. تُعدُّ المؤسسات التعليمية سبباً ونتيجةً للتطور الحضاري بشكل عام والاقتصادي بشكل خاص.
2. إن نشر ثقافة التغيير يشكل أهم أساسيات تطور المجتمع.
3. إن نجاح عملية الإصلاح والتغيير يتطلب الاهتمام بالفرد من جهة، وتجاوب مختلف أطراف المجتمع من جهة أخرى.

خامساً: منهجية البحث:

اعتمدنا في دراسة مسألة الإصلاح والتغيير في قطاع التعليم العالي على المنهج الوصفي التحليلي.

**المقدمة:**

إن قطاع التعليم -على خلاف كثير مع القطاعات الأخرى- يجب أن يقوم على عملية إصلاح وتغيير مستمرين لضمان رفع الجودة والكفاءة، فكيف يكون هذا الإصلاح وهذا التغيير في التعليم العالي؟ إن المؤسسات التعليمية كانت دوماً تشكل بالنسبة إلى المجتمع العقل المفكر بما تحويه من النخبة المتميزة في المجتمع وعلى الأصدع الفكرية والسياسية والاقتصادية والدينية الخ... كلها.

لذلك من الأهمية بمكان البحث في جوانب الإصلاح والتغيير في هذه المؤسسات من جهة أولى، والبحث في دور هذه المؤسسات في قيادة عملية الإصلاح والتغيير المجتمعي من جهة ثانية.

**أولاً: الإصلاح والتغيير في التعليم العالي:**

يقصد بعملية إصلاح التعليم تطوير الأنظمة والمناهج الجامعية لكي تتماشى مع المتغيرات الاقتصادية المحلية والدولية المعاصرة من جهة، وأن تكون رائدة في التأثير في هذه المتغيرات في الوقت نفسه من جهة أخرى؛ أي أن تكون فاعلة ومنفصلة معاً. ولكن هذه العملية لا تتم ببساطة، إذ يجب أن تتصف بشكل عام -وفي الظروف الراهنة بشكل خاص- بعدد من الصفات نذكر أهمها:

1. إن عملية الإصلاح هذه تصبح جذرية نظراً إلى أنها من ناحية أولى تشترط تغيير النظرة السائدة إلى دور هذه المؤسسات في النظام الاقتصادي الاجتماعي السائد في البلاد. ومن ناحية ثانية لأنها تعد سبباً ونتيجة للتطور الحضاري بشكل عام والاقتصادي بشكل خاص.
  2. تصبح هذه العملية عامة بقدر تحول مناقشة قضاياها وبحثها من المستوى الإداري والمركزي إلى المستوى الأهلي والطلابي.
  3. تحمل هذه العملية طابعاً تقدمياً، لأن هذه المؤسسات هي التي تحمل منارة العلم في أي مجتمع.
  4. إن هذه العملية التي تأخذ على عاتقها إزالة المناهج القديمة أو تطويرها وإدخال أنظمة جامعية جديدة أو تحديث القائم منها، تتصف - كما تبين التجارب العملية- بالتعقيد والبطء الشديد. وهذا ما يشكل أكبر عائق أمام عملية الإصلاح.
  5. كما أن هذه العملية يكون لها طبيعة خاصة نظراً إلى أن القطاع التعليمي سيكون موضوعاً للإصلاح وحاملاً له في الوقت نفسه.
- انطلاقاً من وصفنا لعملية الإصلاح بالعمومية والجذرية والتقدمية والتعقيد والبطء، يمكن أن نستنتج مدى العقبات التي يمكن أن تواجه عملية يمثل هذا الاتساع والشمول والعمق، ومن ثم لا بد من معرفة الطرائق والأساليب التي يمكن اتباعها في رفع العقبات أمام الإصلاح.

العقبات أمام الإصلاح والتغيير :

تتطلب عملية الإصلاح والتغيير توفر حزمة متكاملة من الإمكانيات، والأهم من ذلك الاستعداد المعنوي والمشاركة في هذه العملية من قبل أطرافها كافة (أفرادها أي الأطر العلمية والإدارية والطلابية)، ولكن الأمر ليس بهذه البساطة فدوماً هناك عوائق وقوى تعارض التغيير علناً أو سراً وبشكل مباشر أو غير مباشر، وهذا يكون بمنزلة تعطيل لهذا التغيير، أو في أحسن الأحوال يشكل قوى كبح لانطلاقة التطوير؛ وذلك من خلال وضع العصي في العجلات.

ولذلك نلاحظ في الواقع صعوبة تحقق ذلك على الوجه الكامل بسبب تعدد العقبات المادية والمعنوية التي يمكن ذكر بعضها: (1)

أ. العزلة عن محيطها:

نقصد بمحيط الجامعة؛ الجامعات الأخرى الحكومية والخاصة محلياً ودولياً بشكل خاص، والمجتمع الذي تنتمي إليه بشكل عام. ومع أنه في العصر الحالي، لا يستقيم الحديث عن مجتمع (صغير أو كبير) منعزل عن غيره، إلا أن درجة الانفتاح على العالم الخارجي تختلف من مجتمع إلى آخر ومن زمن إلى آخر. وقد علمنا التطور التاريخي والحضاري أن العزلة تؤدي إلى الجمود في كثير من نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والفكرية، ومن ثمّ محاربة التغيير أو عرقلة، أو في أحسن الأحوال عدم الرغبة في ذلك.

ب. الرغبة في المحافظة على القديم:

إن درجة التقدم العلمي والتقني الذي تنطبع به مؤسسة ما، تتعلق بدرجة كبيرة بمدى رغبة أفرادها (أطرها) ومقدرتهم في تحديد أسلوب العمل والنشاط وتجربة أنماط أخرى من الفكر والتعامل مع المحيط. فإذا ما عادى الأفراد القيم الجديدة التي يمكن أن يكتسبونها، لمجرد أنها تخالف ما اعتادوا عليه، فإنه لا شك أن هذا سيعبّد بمنزلة عقبة كأداء في طريق التغيير، مستندين في ذلك إلى مقولة "ليس بالإمكان أفضل مما كان".

ت. انعدام الروح الابتكارية والتجديدية لدى الأطر:

يتصف المجتمع العصري بالديناميكية الدائمة، سمته الأساسية الابتكار والتجديد في مختلف مناحي الحياة المادية والمعنوية، ويجب على المؤسسات التعليمية أن تكون راندة في ذلك؛ وإلا سيكون ذلك حتماً عقبة كأداء في طريق الإصلاح والتغيير.

التغلب على عقبات الإصلاح:

- من أجل التغلب على العقبات أمام الإصلاح بشكل عام وإصلاح التعليم بشكل خاص، لا بد من وضع أسس علمية في توجيه تشكّل الوعي الاجتماعي وتطويره. وهذا ما يمكن أن يتم من خلال:<sup>(2)</sup>
- (1) الإقرار بأن التطور سمة حتمية للمجتمعات منذ الأزل، وأنه لا يمكن إيقاف هذه المسيرة. وأن التطوير سمة أساسية مميزة للمجتمعات الأكثر حيوية. وأن هناك علاقة طردية وارتباط قوي بين التطوير وحيوية المجتمع.
  - (2) تعلم أن عدم التطوير لا يعني التوقف أو الثبات على الحال نفسها وإنما يعني التقهقر والتخلف.
  - (3) يجب التعود على التفكير بأن كل فرد مهما صغر موقعه أو نشاطه في المجتمع أو المؤسسة، فإنه جزء لا يتجزأ منه يؤثر به كما يتأثر سلباً وإيجاباً، ومن ثم لا يجوز الركون إلى اللامبالاة تجاه المظاهر الشاذة، من منطلق أن القطرة لا تقاوم التيار العارم، بل على النقيض يجب العمل بكل ما أوتي لدعم التغيير والتطوير الاجتماعي والعلمي والتقني.
  - (4) الشعور والافتناع بضرورة القيام أو المشاركة بعمليات التغيير أو الإصلاح والتطوير سعياً لتحقيق مصالح الجميع التي لا بد أن تنعكس إيجابياً على المصالح الفردية الخاصة سواء بشكل مباشر أم غير مباشر.
  - (5) عدم إعاقة جهود التطوير والإصلاح لدى الآخرين ومحاولة إخفاقها سعياً وراء مصالح ذاتية أنانية مادية أو سلطوية، أو لمجرد محاربة التجديد والتغيير، والتنعم براحة البال والهدوء، كالماء الراكد الذي يخفي تحته العكر.
  - (6) التأكيد أن رأس المال لا يقتصر على العناصر المادية أو المحسوسة، وإنما يشتمل على عناصر أخرى غير مادية أو غير محسوسة، وهي في مهمة جداً مثل الوقت، فهدر الوقت يعد من أخطر أنواع الهدر لأنه لا يمكن أن يعوّض ولا في حال من الأحوال، ولاسيما أن المؤسسات التعليمية تراهن قبل كل شيء على الوقت فهو أثمن الموارد.
  - (7) حان الوقت لأن نعمل بجد ودؤوب لوقف النزيف العلمي والتقني والاقتصادي الأخطر وهو هجرة نخبة الكفاءات العلمية والخبرات التي يفقدانها تخسر ليس المؤسسة التعليمية فقط وإنما الاقتصاد الوطني مرتين على الأقل، مرة حين تحمّلنا أعباء إعدادها، ومرة أو مرات عندما نخسر الفرصة البديلة في الاستفادة منها في التطوير العلمي والاقتصادي<sup>(3)</sup>. إن وقف هذا النزيف الخطر لا يكون إلا من خلال سن التشريعات ووضع الأسس الكفيلة في تشجيع البحث العلمي من حيث توفير شرطين أو طرفين على الأقل وفي الوقت نفسه معنوياً ومادياً: فمن ناحية أولى يجب توفير المناخ العلمي والشفافية من حيث تشجيع المفكرين والمبدعين ورعايتهم وإفساح المجال أمامهم في تحقيق الذات

للفضاء على أخطر ظاهرة طاردة أو معطلة لهذه الكفاءات وهي الاغتراب في الوطن. ومن ناحية ثانية يجب توفير الظروف المادية وعدم التقتير في التعويض المادي لهذه الشريحة بشكل خاص، لكي يستمروا بعطائهم ويزيدوا عطاءهم عطاءً. فالمفكر والمبدع مهما تسامى، ومهما تمتع بحب الوطن والانتماء إلى المؤسسة، فهو أولاً وأخيراً إنسان له متطلبات مادية ليست أقل من التاجر أو الحرفي إن لم يكن أكثر.

إن هذه الأسس المعروضة التي ستساعد في بناء الأطر المؤهلة لقيادة عملية الإصلاح والتغيير - ولكي تؤتي أكلها - لا بدّ من تنشئتها وتدعيمها باتجاهات ثلاثة معاً:

أولاً: نشر ثقافة الإصلاح ضمن المؤسسات التعليمية وعلى الصعيد كلّها مع تأكيد ضرورة الارتقاء بروح المسؤولية تجاه المؤسسة بشكل خاص والمجتمع بشكل عام.

ثانياً: الكف عن التباهي والنظر إلى ما ينجز وكأنه صدقة من جهة على أخرى، وإنما هو واجب على كل فرد، وليس هذا فحسب، ولكن أيضاً يجب أن ننظر إلى هذا الإنجاز - إذا ما تحقق - نظرة نسبية تقارنه بما تنجزه المؤسسات الأخرى، ولاسيما تلك الرائدة في مجالها.

ثالثاً: التأكيد أن المنافع التي تخص المؤسسة ككل لا بدّ أن تنعكس على كل فرد فيها ولن تُحتكر من قبل فئة أو سلطة محددة، مع البرهان على ذلك من خلال التوصيف والاختيار الدقيق للقيادات العلمية والإدارية والطلابية بشكل خاص.

### دور الجامعات في الإصلاح والتغيير:

إن الإصلاح والتغيير في المؤسسات التعليمية ضروري ليس لذاتها فقط، وإنما للمجتمع ككل أيضاً فمن المعروف أن الجامعات هي مصنع للشريحة المستنيرة من المجتمع التي على عاتقها تقع مسؤولية التغيير وتطوير المجتمع. ونظراً إلى هذه المكانة الرفيعة لهذه المؤسسات في المجتمع فلا بد من أن تكون على قدر هذه المسؤولية؛ وذلك من خلال تطورها الدائم، لأن التوقف لا يعني عدم التقدم وإنما سيتحول إلى تأخر، لأن الزمن لا يتوقف وكذلك الحياة ومتطلباتها التي ينبغي لهذه المؤسسات أن تواكبها فاعلة ومنفعلة في الوقت نفسه.

ولما كانت تمثل هذه المكانة الجوهرية في المجتمع فقد وقع على عاتقها القيام بدور فاعل في التغيير المنشود في المجتمع سواء من حيث:

- (1) الإعداد والتهيئة لتقبل مثل هذا التغيير من خلال تسويق التغيير ونشر ثقافة التغيير.
- (2) أو من حيث التزويد بالمنظرين والمخططين والموجهين لهذه العملية.
- (3) أو من حيث إعداد أجيال جديدة وتنشئتها بأفكار ديناميكية وتطلعات وتوجهات جديدة.

وبحثنا فيما يأتي كلاً من هذه النقاط:

(1) الإعداد والتهيئة لتقبل التغيير في المجتمع: (نشر ثقافة التغيير)

إن أي منتج سواء كان مادياً أو فكرة (كما في موضوع التغيير) يحتاج إلى تسويق ناجح، وإلا سيخفق هذا المنتج في تحقيق المطلوب منه. ونحن نعلم أن الجامعات إن لم تكن تضم غالبية أفراد المجتمع، فإنها تضم حتماً نخبة هذا المجتمع التي يُعَوَّل عليها في أي تغيير يمكن أن يجري في المجتمع. ولذلك يجب أن يجري التركيز في هذه المؤسسات على منحى يقوم على تأصيل فكرة التغيير عند خريجها، وجعلهم يتعاملون مع هذا المصطلح وكأنه من بديهيات المجتمع الحديث لا بل أساسياته، بحيث يصبح طالب اليوم وقائد الغد مؤمناً بـ:

1. أن الكمال لله وحده، وأنه مهما طورنا وجددنا، فإنه يمكن أن يكون هناك أحسن وأكمل، ولا ضير أن يسبق الطالب أستاذه أو يتفوق عليه في بعض المجالات التي يمكن أن يبدع فيها، أو أن يترك أثراً فيها.

2. أنه عندما يتعارض التغيير مع العادة والروتين فالغلبة يجب أن تكون للتغيير.

3. أن تغير الأشخاص والأماكن والمواقع والمسؤوليات وإجراءات العمل (أو حتى العمل ذاته)، هو أمر حيوي وضروري لعدة أسباب:

أ. لن يخلد أحد في هذه الأرض ولو كان نابغة عصره، أي إن لم يكن التغيير طوعاً فسيكون كرهاً، أي إنَّ التغيير هو سنة الحياة.

ب. إن الجلوس طويلاً على الكرسي يؤدي إلى ضعف الأرجل وتبليد الذهن، ومن ثمَّ لا بدَّ من استقدام دماء جديدة بدلاً من الراكدة.

ت. إن الشخص الذي يبدع في مجال معين لا بدَّ أن يصل بعد مدة معينة من الزمن -تطول أو تقصر- إلى ما يشبه النضوب، ونحن يجب ألا ننتظر ذلك ولا سيما أنه -من ناحية أولى- يمكن أن يجدد إبداعه في موقع آخر، ومن ناحية ثانية يجب أن تكون هناك بدائل عنه.

ث. إن إنسان اليوم مهما امتلك من خبرات كبيرة، إلا أن إنسان الغد - وإن لم يمتلك هذه الخبرات كلها- فإنه سيمتلك حتماً ما هو جديد، الذي قد لا يمكن لإنسان اليوم تفهمه أو تقبله. وباعتبار أن اليوم هو ليس نهاية الحياة، فلا بدَّ من الاستماع إلى إنسان الغد، وإعطائه حصته ودوره في هذه الحياة.

ومن أجل أن تتجح الجامعة في تحقيق ذلك لا بدَّ من تحديد الوسائل التي يمكن اللجوء إليها للتغلب على مقاومة التغيير التي يمكن أن نذكر منها<sup>(4)</sup>

أ. دعم القوى الإيجابية الدافعة للتغيير كما ونوعاً.

- ب. إضعاف القوى السلبية المعوقة للتغيير.
- ت. إشراك العاملين في عملية التغيير.
- ث. تأكيد شفافية عملية التغيير، وأن منعكساتها -تتكلفة ومكاسب- ستكون عامة.
- ج. إدخال التغيير تدريجياً وبمعرفة ومشاركة أطرافه كلها.
- ح. إعطاء الضمانات للعاملين لتأمين أنفسهم.
- إذا ما نجحت الجامعة في غرس مثل هذه المبادئ وتعميمها في المجتمع، فإنها تكون بهذا فقط (بغض النظر عن أدوارها الأخرى) قد قامت بدور هو الأهم والأصعب في التغيير وتقدم الشعوب. ولكن يبقى السؤال: هل يمكن لها القيام بذلك؟ الجواب ببساطة نعم، ولكن بشروط نذكر منها:
- أ. أن تتمثل هذه المؤسسات مفهوم التغيير فكراً ومنهجاً وواقعاً.
- ب. نشر التعليم على نطاق واسع بما يسمح لمختلف فئات الشعب بالانتساب إليه؛ وذلك من خلال توفير كل أنواع التعليم الممكنة وأنماطه وأنظمتها من حكومي وخاص وتقليدي ومفتوح وموازي وإلكتروني.
- ت. أن تقتنع الإدارات الجامعية بضرورة التغيير، وبأن المكاسب العامة من التغيير هي أكبر وأهم وبما لا يقاس مع المكاسب الفردية، ولاسيما إذا كان هناك فهم ووعي بضرورة صيانة المكاسب العامة والحفاظ عليها، مما يعني في المحصلة مكاسب لأفراد المجتمع كلهم.
- ث. أن يجسد الأستاذ بحق دور المغير والمطور بشكل متزامن ومندمج مع دوره معلماً، بحيث يصبح في النهاية ليس معلماً فحسب، وإنما موجهاً وباعثاً على التعلم الذاتي لدى الطلبة.
- إذا ما تمكنت الجامعة من تحقيق هذا الهدف الكبير (نشر ثقافة التغيير) فإنها تكون قد وضعت الأساس المتين لتقدم المجتمع وتحديثه بكامله من جهة، ومهدت لقيامها بباقي أدوارها الحيوية في المجتمع.
- (2) رقد المجتمع بمنظري التغيير:
- إن الخبرات العلمية في المؤسسات التعليمية يفترض أن تمتلك أفقاً فكرياً رحباً وثرياً يؤهلها لأن تضطلع بمهمة عملية (فضلاً عن مهمتها النظرية العلمية) في الإشراف أو التخطيط لعملية التغيير المنشود في المجتمع ليس داخل هذه المؤسسات فحسب وإنما خارجها أيضاً. فكيف يمكن أن تمارس هذه المؤسسات والكفاءات العلمية مثل هذا الدور في المجتمع؟ هذا يمكن أن يكون من خلال:
- أ. بالنسبة إلى المؤسسات التعليمية يمكن أن تقوم بمثل هذا الدور من خلال مراكز البحوث القائمة فيها، وكذلك مختلف وحدات العمل المهني، فضلاً عن المؤتمرات العلمية التي تقيمها أو تشارك فيها.



- ب. الاعتماد على الهيئة التدريسية في قيادة عدد من المؤسسات التي يقع على كاهلها قسط كبير من التغيير والتطوير في المجتمع، كالمؤسسات التربوية والتعليمية والثقافية والاجتماعية والإعلامية والتكنولوجية والبحثية والتخطيطية والاقتصادية والطبية.
- ت. رفع المستوى التعليمي في الأجهزة الإدارية، وهذا يعني توسيع إدراك العاملين، وتمكينهم من استيعاب متطلبات التغيير والإصلاح بما يساعد على تنفيذ المشاريع التنموية دون هدر للوقت وتبذير للأموال.<sup>(5)</sup>
- ث. تطعيم مجالس إدارة المؤسسات ذات الطابع الإنتاجي بأطر علمية من بين أعضاء الهيئة التدريسية، كما نلاحظ ذلك في عدد من المؤسسات الحكومية التي بدأت تأخذ هذا المنحى في إدارتها.

### 3) تنشئة الأجيال الجديدة:

- "إن من مهام التعليم تنمية الفرد وتهينته ليكون عنصراً فعالاً ومنتجاً في المجالين الاقتصادي والاجتماعي"،<sup>(6)</sup> ولكي يكون هذا الفرد عنصراً فعالاً لا بد من "العمل عليه" وتنشئته التنشئة السليمة - ويعناية فائقة لأنه هو الثروة الأساسية في أي مجتمع - وهذا يكون من خلال:<sup>(7)</sup>
- أ. خلق الطموح لدى الفرد وحثه على المثابرة لتغيير الواقع غير المرغوب فيه.
- ب. التركيز في العملية التعليمية على إكساب المتعلم أساليب التفكير الديناميكي، وليس مجرد حفظ المعلومات واسترجاعها.
- ت. التأثير في سلوك الأفراد فيما يتعلق بالاستهلاك خاصة وترشيده.
- ث. أخذ التعليم على عاتقه مهمة تسهيل الانتقال الاجتماعي عن طريق تقريب أنماط الحياة من مستوى الأنماط الأكثر تقدماً.
- ج. تهذيب السلوك الاجتماعي، ونبذ العادات والتقاليد التي تعوق التقدم.
- وبالنتيجة نلاحظ من خلال هذا العرض المختصر لدور الجامعة في التغيير الاجتماعي، مدى حساسية الدور الذي تؤديه وأهميته، أو يجب ويمكن أن تؤديه هذه الجامعات في المجتمع، ولهذا تحديداً يجب أن تبدأ بالتغيير.

### الخاتمة والتوصيات:

من خلال البحث لاحظنا أن عملية التغيير مهمة جداً، لأنها ببساطة هي قانون المجتمع العاقل. ولكن يا للأسف لاحظنا أيضاً صعوبة ذلك، بسبب المعوقات الكثيرة الاجتماعية والنفسية والمادية والإدارية. ولكن هذه المعوقات لا يجوز أن تكون مبرراً للتخاذل، إذ إن المواقف المتخاذلة -حتى وإن كانت فردية- هي مقتل كل عملية تغيير أو تقدم، لسببين:

الأول: لأن المجتمع هو مجموعة أفراد، فهل يمكن الحديث عن التغيير والتحديث في المجتمع دون أن يتعلق أو ينطلق ذلك من الفرد، وهو الخلية الأساسية في المجتمع، فإذا ما مثلنا هذا المجتمع بكأس من الماء العذب، فإن نقطة ماء أسنة إضافية تكفي لإفساده، ومن ثم لا بد من صلاح كلا المجتمع والفرد ولا يمكن الفصل بينهما.

والثاني: لأن هذا التغيير والتقدم لن يأتي بمجرد وضع سياسات أو استراتيجيات تأتي من الأعلى-مع أهميتها الفارقة- وإنما كل فرد منا -سواء كان إدارياً أو فرداً بسيطاً- هو بمنزلة مسرع أو معرقل أو كابح لهذه العملية، التي تُعد ملح المجتمعات المتقدمة.

إذاً نستنتج أن التغيير هو الشرط اللازم لإحداث التقدم في المجتمع، وتجاوب مختلف أطراف المجتمع هو الشرط الكافي لهذا التقدم.

ونظراً إلى المؤسسات التعليمية هي الركيزة التي يُعَوَّل عليها في أي عملية تغيير، فإنها يجب أن تكون مثلاً يُحتذى بالتغيير والتطوير المستمر لجوانب العملية التعليمية كلها.

إن الجامعات لكي تكون قادرة على التغيير يجب أن تتمثله أولاً، أي لكي تكون أداة فاعلة في التغيير، لا بد أن تكون نفسها محلاً لهذا التغيير، ويجب أن يكون هذا التغيير مستمراً ودائماً وليس فورة آنية ما تلبث أن تخبو. هذه الثنائية هي في غاية الأهمية لأن فاقد الشيء لا يعطيه، "إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم".

لا بد من نهضة شاملة تمس مختلف جوانب القطاع العلمي والتعليمي، وهذا لا يمكن تحقيقه إلا من خلال استراتيجية شاملة لكل مناحي العلم والتعليم تبين دورهم في التغيير والتطوير العلمي والاقتصادي والاجتماعي.

أولاً: فيما يتعلق بالتعليم الجامعي:

1. لا بد من العمل على تبيان التناسب الأمثل (والممتشود) بين كل من المؤشرات الآتية:

أ. عدد السكان من جهة وكل من: عدد الجامعات، وعدد أعضاء الهيئة التعليمية، وعدد مراكز البحوث العلمية، من جهة أخرى.

ب. عدد أعضاء الهيئة التعليمية، من جهة، وكل من: عدد مراكز البحوث العلمية، وعدد طلبة الدراسات العليا، وعدد الطلبة في كل جامعة، وعدد المخابر العلمية البحثية، من جهة أخرى.

ت. عدد الطلبة، من جهة، وكل من: عدد القاعات الدراسية، وعدد المخابر العلمية البحثية، من جهة أخرى.

ث. عدد الجامعات الحكومية، وتلك غير الحكومية.

2. توضيح الغاية والمطلوب من أنماط التعليم وأنظمتها كلها سواء منها النظامي، أو المفتوح، أو الموازي، أو الإلكتروني (الافتراضي)، ومدى التوسع المطلوب في كل منها.
3. الإقرار بان التعليم لا يمكن أن يكون حكومياً فقط، ليس لعله فيه، وإنما لأنه لا يمكن أن يستطيع تلبية الطلب المتنامي على التعليم، وبشرط تعزيز السياسات الحالية المعمول بها للإشراف على التعليم الخاص، لكي لا يصبح هدفه الأوحده هو الربح التجاري، على حساب الرسالة الرئيسية للتعليم وهي التربية والتنشئة والإعداد العلمي والفكري والإنساني والاجتماعي والاقتصادي للفرد والمجتمع.
4. تأكيد ضرورة تغيير المناهج ولو جزئياً ولكن بشكل مستمر.
5. تطوير تقنيات وأساليب التعليم والتعلم من جهة، وإحداث وتطوير الاختصاصات التقنية والتربوية التي تسهم في تطوير هذه التقنيات وهذه الأساليب من جهة أخرى؛ مما يعني -على نقيض الاتجاه السائد الذي يحاول الإغراق في الجانب التقني من التعليم على حساب الجانب الفكري والتربوي والإنساني- تطوير الاختصاصات التربوية، وبشكل ليس بأقل من الاختصاصات العلمية والتقنية.
6. إن قطاع التعليم لن يشغل مكانه المرموق والريادي في المجتمع ما لم يوفر له إمكانية ذلك وهذا يكون من خلال:
  - أ. توفير الإدارات المسؤولة والجديّة التي يمكن أن تجند نفسها لخدمته.
  - ب. تخصيص الموارد الضخمة واللازمة له وعدم التقدير عليه، ولاسيما أنه خير قطاع يمكن أن تستثمر الأموال فيه -كما بيننا ذلك في البحث- هذا من جهة، ومن جهة أخرى هناك قطاعات أقل حيوية وتخصص لها موارد ضخمة ويسخاء منقطع النظير، ولا ننسى أن هناك كثيراً من الإسراف في الإنفاق الجاري الحكومي الذي يستهلك موارد كبيرة يمكن توظيفها في قطاع التعليم.
  7. عدّ البحث العلمي عماد العملية التعليمية ومفتاحها في التغيير والتطوير، ولذلك لا بدّ من النهوض به من كبوته الحالية؛ وذلك بالعمل على عدة محاور:
    - أ. رصد الموارد الكافية لتشجيع الباحثين على البحث العلمي.
    - ب. خلق بيئة علمية في الجامعات ومراكز البحوث ترفع معنويات الباحثين وتشعرهم بأهمية عملهم ونجاعته، وبأن عملهم سيقوم بمعايير موضوعية وعلمية فقط، بعيداً عن الأنانية أو الأغراض غير العلمية الكثيرة التي تحارب الباحث والباحث العلمي.
  8. الاستغناء عن قاعدة الكتاب الجامعي الواحد للمقرر، وتعزيز الفكرة الجديدة في اعتماد مراجع جامعية فضلاً عن الكتاب الجامعي.
  9. بالأسف نتحدث كثيراً عن رفع جودة التعليم وفي الوقت نفسه لا نحترم التخصص والمتخصصين ويجري التكليف بالتدريس والتأليف بشكل غير علمي أو موضوعي.

10. اصطفااء خيرة الأساتذة، فالأستاذ الجامعي يجب أن يكون مميزاً بعلمه وثقافته وقدراته التعليمية، وعدم التهاون في وصول طلاب الدراسات العليا إلى هذه المرتبة العلمية التي يجب أن تكون مميزة اسماً وفعلاً.
11. الاهتمام بالاختصاصات العلمية وتفرع الاختصاصات، فقد ولى زمن العالم بالفلسفة والرياضيات والفلك وغيرها كما كان العلماء قديماً، لابل أصبحنا في هذا العصر نكاد نلم بجزء من اختصاصنا العام ونحتاج إلى متابعة حديثة ومستمرة لكي لا ننفق حتى عن اختصاصنا الدقيق، وهذا ليس عيباً ما دمنا نحاول التقدم للإمام وليس التوقف عند حدود الدراسات العليا التي قمنا بها لنيل الدكتوراه، أي أن يبقى طلاب علم حتى بعد الدكتوراه.
12. احترام التخصص الدقيق لكل عضو هيئة تدريسية وإلزامهم بعدم تأليف الكتب خارج اختصاصهم احتراماً لاختصاصهم واختصاص الآخرين من جهة أولى، وتقديم المادة العلمية المؤتفة للطلاب من جهة ثانية، فكل أستاذ يمكن أن يتحدث بالعموميات في كثير من الاختصاصات، ولكن هذا لن يؤهله لتقديم كتاب علمي دقيق، ففي كل علم واختصاص دقائق جوهرية لا يمكن أن يعيها ويفيد بها الطلاب سوى المتخصص الدقيق فيها. ومع ذلك يمكن أن نغض الطرف -إلى حد ما- في مسألة التخصص الدقيق إذا كنا بحاجة إلى وضع كتاب جامعي ولا يوجد متخصص دقيق، ولكن إذا وجد الماء بطل التيمم قطعاً.
13. وضع شروط دقيقة وموضوعية في انتقاء أعضاء الهيئة التدريسية وترفيعاتهم العلمية.
14. ربط الوضع المادي للأستاذ بالمرتبة العلمية من جهة، والنتاج العلمي من جهة أخرى، وليس بالقدم الوظيفي فقط، أو في أضعف الأحوال ربطه بهذا وذلك في الوقت نفسه.
15. عد الطالب هو المنتج الأساس في العملية التعليمية، ولذلك يجب إيلاؤه عناية فائقة، وتقديمه إلى المجتمع بأفضل وأكمل وجه.
16. هناك اتجاه حالياً لا نفضله وهو الاختصار في المناهج ومقررات بدلاً من توسيع معارف الطالب.
17. المستوى اللغوي للطلاب الجامعي متدنٍ وخاصة في المنتديات الجامعية الإلكترونية، فيجب التنبيه والتوعية بذلك.
18. ويجب ألا ننسى تغيير التشريعات الجامعية بشكل شبه مستمر لتلبي التحديات كلها الواجب إدخالها إلى النظام والعملية التعليمية.

ثانياً: فيما يتعلق بالمجتمع:

إن الإصلاح والتغيير في أي قطاع يجب أن يكفل تحقيق رفاهية الإنسان والمجتمع وتقدمهما:

- (1) التربية والتعليم: يجب الحذر من المغالاة بربط المؤسسات التعليمية بمتطلبات سوق العمل، وكأن هذه المؤسسات هي مجرد ورشة إعداد مهني، (على شاكلة الندوات التي تعد في كليات الجامعة وتسمى ورشة؟
  - (2) ظاهرة التسعير: إن تردي الأوضاع الاقتصادية وسيادة المظاهر المادية التي دخلت في سياق محموم مع المفاهيم الاجتماعية والإنسانية والثقافية والعلمية كلها خلال السنوات القليلة حولت الإنسان إلى آلة، أو إلى إنسان ((مقهور))، هكذا إنسان حتماً لن تكون لديه القدرة على الإصلاح والتغيير والتطوير؟
  - (3) أخلاقيات العمل والتعامل: إن طغيان الجشع المادي أصبح يتنامى تنامياً يتناسب مع التراجع الكبير لدى شريحة متزايدة من المجتمع في الأخلاقيات التي علمتنا إياها الأديان السماوية. فيجب العمل على تنمية أخلاقيات العمل.
  - (4) السلبية والاعتراب: إن الركون إلى اللامبالاة عند بعض شرائح المجتمع تجاه التغيير والتطوير الاجتماعي والاقتصادي الذي يأخذ شكل السلبية أو الاعتراب لهو مظهر هدام في المجتمع يجب التحذير منه.
  - (5) نشر ثقافة التغيير على نطاق واسع بين مختلف فئات المجتمع.
  - (6) تأكيد التغيير الإرادي والمنهجي المخطط، وعدم ترك هذه العملية للتطور الزمني العفوي، الذي يعني هدراً في الموارد والوقت.
  - (7) التركيز على أهمية التفاعل والتجاوب بين أطراف عملية التغيير كلها، والبحث بأسباب ضعف التجاوب الذي يعد ظاهرة خطيرة تعبر عن لامبالاة لما يجري حولنا، وهذه تعد من صفات المجتمع الراكد، وذلك من خلال توفير الشفافية في هذه العملية، والتوفيق بين مصالح مختلف الأطراف، والتأكيد بأن تكاليف هذه العملية لن تكون على حساب جهة واحدة ولصالح جهة أخرى. بمعنى يجب تحقيق العدالة الاجتماعية في تحمل الأعباء واعتماد المكاسب.
  - (8) تغيير النظرة الحالية إلى الإدارة والقيادة، التي لا ترى فيها إلا التشريف والسلطة والمكاسب المعنوية والمادية، وذلك باتجاه التركيز على المسؤولية والجد وخدمة الوطن والمواطن، فالإداري في المجتمعات المتحضرة هو خادم للمواطن وليس سيده.
- وفي الختام لا بد أن نشير إلى أنه إذا كانت عملية الإصلاح والتغيير في الجامعة والمجتمع تُعد مسألة ضرورية في المجتمعات كلها وفي الأوقات جميعها ويجب أن تواكب التطور الحضاري والظروف المستجدة فإنها وفي الظروف الاستثنائية التي تمر بها سورية حالياً تعد أكثر إلحاحاً وضرورة لا بل حتمية.

## المراجع:

1. د. أحمد الخشاب: التغيير الاجتماعي، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر /1971/، ص 62.
2. د. زياد زنبوعه: الإصلاح والتفكير الاقتصادي، مجلة جامعة تشرين، سلسلة العلوم الاقتصادية العدد 3، 2001، اللاذقية، سورية، ص 14.
3. هذا إذا نظرنا إلى رأس المال البشري من زاوية واحدة فقط كعنصر من عناصر الإنتاج المادية.
4. سورة الرعد 11.
5. غادة عبد القادر قضيب البان: قياس العائد الاقتصادي من الإتفاق على التعليم مع التطبيق على الجمهورية العربية السورية، منشورات وزارة الثقافة دمشق 1996، ص 41.
6. غادة عبد القادر قضيب البان: المرجع السابق، ص 36.
7. كمال نور الله: البيروقراطية والتغيير، منشورات دار طلاس، دمشق 1992، ص 183.
8. انظر كلاً من: د. منذر عبد السلام: دراسات في اقتصاديات التعليم، بيروت 1974، ص 18. غادة عبد القادر قضيب البان: المرجع السابق، ص 41.